اليـــوم في

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

للاعلام والثقافة والفنون
Media Culture & Arts
يرجى الانضمام بالمجموعة

ماتكتبونه يهمنا ورأيكم يصنع غد العراق

facebook
الصفحة الرئيسية الصفحة الشخصية الحساب

■ يقول الصديق الاعلامي عبد الرحمن الحسني : انني اعتقد ان سبب تراجع زخم الاحتجاجات الشعبية العراقية المطالبة بالحريات وتوفير الخدمات ومحاربة الفساد الحكومي يرجع بالدرجة الاولى الى الشدة والارهاب الحكومي في قمع المتظاهرين وما رافقها من اعتقالات واعتداءات على المحتجين والاعلاميين على حد سواء .

■ اما الصديق Their aqi clay فقال كيف لا يتراجع زخم الاحتجاجات والعنف الحكومي الذي واجهه المحتجون كان شيئا مرعبا وكل من وقف مع التظاهرات قالت عنه الحكومة انه " بعثي " بينما الحقيقة غير ذلك ولو ان التيار الديني كان (؟؟؟) وشارك المواطنين في مواجهتهم للظلم وكبت الحريات لكانت التظاهرات امرا اخر فضلا عن غياب القيادة الموحدة للاحتجاجات .

■ ويقول الصديق Louay S. اعتقد ان الشدة والعنف الحكومي في قمع المتظاهرين ومارافقها من اعتقالات واعتداءات على المحتجين والاعلاميين على حد سواء هي السبب الرئيس في في تراجع زخم الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالحريات وتوفير الخدمات ومحاربة الفساد الحكومي المستشري على نطاق واسع .

■ ويؤكد الصديق Sufain Murshid في مداخلته اني ارى ان السبب الاول في تراجع زخم الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالحريات وتوفير الخدمات ومحاربة الفساد الحكومي هو العنف الذي مارسته الاجهزة الامنية ضد المتضاهرين العزل في ساحة التحرير فقد كان عنفا غير مبرر ..

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2081) السنة الثامنة - السبت (26) آذار 2011

المئات يخرجون في ساحة التحرير للمطالبة بمعاقبة المفسدين

قرار بمنع التظاهر قرب المؤسسات الحكومية والمحتجون يهددون باعتصام أمام مجلس بغداد

□ بغداد / المدى

تظاهر المئات من أهالي بغداد في ساحة التحرير أمس الجمعة احتجاجاً على الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية، ومطالبين بمعاقبة المفسدين والقضاء على البطالة وإطلاق سراح المعتقلين.

فعلى الرغم من الأمطار الكثيفة التي سقطت على العاصمة بغداد إلا أن ساحة التحرير شهدت توافد المتظاهرين إليها، وهم يحملون شعاراتهم بتحسن الواقع الخدمي وإطلاق سراح المعتقلين المحتجزين لدى القوات الأمنية وتوفير فرص العمل للعاطلين.

وكانت منظمات المجتمع المدني وشباب "الفيس بوك" دعوا في وقت سابق إلى الخروج بتظاهرة في ساحة التحرير تواصلا مع التظاهرة التي شهدتها العاصمة في ٢٥ شباط الماضي.

ودعا ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى تظاهرة تحت شعار "لن نهدأ". وجاء في بيان أن المتظاهرين سيطالبون بتشكيل حكومة تكنوقراط.

فيما أكدت منظمات صحفية مشاركتها في تظاهرات تطالب بإقالة رئيس مجلس محافظة بغداد من منصبه.

وقال احد المشاركين في التظاهرة: إن "الجماهير الثائرة ضد الفساد لا تملك ضمانات لتنفيذ وعود الحكومة".

وأوضح أن المهلة التي منحتها الحكومة للمحافظين والوعود بإعادة انتخابات مجالس المحافظات "نوع من محاولات امتصاص غضب الشارع".

وزاد أن "تلك المهلة طلبتها الحكومة، ونحن لم نوافق عليها كي نتوقف عن التظاهر، كما أن هناك تحركا لتسويف مطالب المتظاهرين، وشن حملة تشويه إعلامية لتمييع القضية".

من جانب آخر أفاد مصدر مطلع في قيادة عمليات الانبار، بأن مكتب القائد العام للقوات المسلحة أوعز بمنع التظاهرات قرب المؤسسات الحكومية، مؤكداً أن القوات الأمنية ستخصص ساحات معينة لتنظيم التظاهرات.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي أوعز بمنع التظاهرات قرب المؤسسات الحكومية والمصارف والسجون والمحاكم في محافظة الانبار".

وفي سؤال للمدى عن صحة هذا القرار قال مصدر في مكتب القائد العام للقوات المسلحة في تصريح لـ"المدى" إن هناك توجيهات من المكتب تقضي بمنع أية تظاهرة أمام المؤسسات الحكومية حتى لا يكون هناك اعتداء عليها من قبل المتظاهرين فضلا عن عدم تعطيل سير عمل الدولة.

فيما شدد رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد عبد الكريم ذرب في اتصال هاتفي مع "المدى" على ضرورة أن يكون المكان الذي يتم في التظاهر مدروس وألا يؤثر على المصلحة العامة وبالتالي أن التظاهر أمام المقرات الحكومية من شأنه تعطيل الحياة العامة، مبينا أن مصلحة التظاهر هنا والتي هي خاصة، تذوب أمام المصلحة العامة والتي هي سير عمل الدولة.

وأضاف ذرب أن هنالك شبة اتفاق على جعل وجهة التظاهر في مكان مفتوح وممكن الوصول إليه من قبل الإعلام كي ينقل وجهات النظر كملعب الشعب الدولي.

ويأتي هذا القرار في الوقت الذي تستعد فيه مجاميع شبابية وناشطين مدنيين لتنظيم تظاهرة امام مجلس محافظة بغداد يوم الاثنين المقبل للمطالبة بتنحي رئيس مجلس المحافظة الذي وصفه البيان بأنه احد اكبر أعمدة الفساد الموجودة في محافظة بغداد.

□ ساحة الخلاني كما بدت يوم أمس.. عدسة علي طالب

وسط أنباء عن تسلمه مدرعات أوكرانية

العراق يواصل تسليح جيشه مع قرب الانسحاب الأميركي

□ بغداد / هشام الركابي

تسير عملية تسليح القوات الأمنية بخطى تصاعدية ملحوظة مع استعداد تلك القوات لملء الفراغ الذي ستتركه القوات الاميركية المتوقع انسحابها نهاية العام الجاري، حيث تعكف الحكومة العراقية على إبرام صفقات ضخمة مع الولايات المتحدة ودول أخرى لشراء الأسلحة المتطورة.

وأكد ضابط رفيع المستوى في وزارة الدفاع لـ"المدى" أن العراق سيتسلم قريبا آليات ومعدات عسكرية متطورة من أوكرانيا بموجب عقد ابرم بين الطرفين وبقيمة ٥٥٠ مليون دولار.

وأوضح المصدر المذكور أن الحكومة ماضية في إتمام عملية تسليح الجيش والأجهزة الأمنية بالأسلحة والمعدات الحديثة بغية تسلم المسؤولية الأمنية بشكل كامل بعد خروج كامل القوات الأجنبية من البلاد. وذكر أن المعدات التي ستصل العراق من أوكرانيا تشتمل على مدرعات عسكرية وطائرات نقل فضلا عن أجهزة اتصال ومراقبة، وتابع أن العقد المبرم ينص على تزويدنا بـ٤٠٠ مدرعة عسكرية وعشر طائرات نقل.

وقالت شركة اوكرسبيتس اكسبورت الأوكرانية إنه تم يوم أمس الأول، الخميس، التوقيع على بيان تسليم مع الجانب العراقي للدفعة الأولى من المدرعات بواقع ٢٥ عربة.

وينص العقد مع العراق على قيام أوكرانيا بتوريد أكثر من ٤٠٠ آلية مدرعة و٦ طائرات نقل من طراز AN ٣٢. على مدى ثلاث سنوات ونصف.

وتتحدث مصادر حكومية في كييف أن الصفقة المذكورة هي من أصل صفقة كبيرة أبرمتها الحكومة الأوكرانية مع العراق وبقيمة مليارين ونصف مليار دولار وتمول تلك الصفقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ووصفت تلك الصفقة بأنها الصفقة الأكبر في تأريخ أوكرانيا.

يشار إلى أن العراق ابرم العديد من الصفقات التسليحية مع مختلف الدول الأوربية، وقال الناطق باسم وزارة الدفاع اللواء الركن محمد العسكري إن عملية تسليح الجيش العراقي لا تجري حصراً مع الولايات المتحدة، إنما هناك عقود موقعة لشراء أسلحة أوروبية الصنع مثل طائرات متطورة من نوع أم أي ١٧ ومروحيات اليوروكوبتر، إضافة إلى طائرات ميراج الفرنسية.

وأضاف العسكري أن وزارة الدفاع تسلمت عددا من طائرات اليوروكوبتر الحديثة، وهي حالياً في مخازن وزارة الدفاع في طور التجميع، إضافة إلى أكثر من ٥٠ دبابة من أصل ١٤٠ دبابة تعاقدت عليها، مضيفاً لدينا أسطول جوي قادر على تنفيذ واجباته بالمهمات نفسها التي كان يؤديها الجيش الأميركي.

ويأتي اهتمام العراق بتسليح جيشه في وقت يستعد الجيش الاميركي لسحب عديد قواته من هذا البلد نهاية العام الجاري، ما يتطلب توفر قدرة عراقية على ملء الفراغ والإمساك بالملف الأمني على الرغم من وجود العديد من التحديات وخصوصاً ما يتعلق منها بجهوزية القوات الأمنية وتدريبها في ظل وجود تهديدات أمنية مازالت تشكل تحديا للحكومة العراقية.

المركزية تبرئ عقيلة البغدادي

□ متابعة/ المدى

أصدرت المحكمة المركزية العراقية، الجمعة، حكما ببراءة زوجة أبو عمر البغدادي المتهمة بتجهيز الأحزمة الناسفة لزوج ابنتها أبو أيوب المصري.

وقال مصدر في المحكمة المركزية في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "المحكمة المركزية أصدرت، اليوم، حكما ببراءة زوجة زعيم دولة العراق الإسلامية التابع لتنظيم القاعدة أبو عمر البغدادي من التهم الموجهة إليها". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "زوجة البغدادي متهمة بتجهيز الأحزمة الناسفة لزوج ابنتها وزير الحرب في دولة العراق الإسلامية أبو أيوب المصري ومعاونيه". وكان أبو عمر البغدادي قتل مع وزير حربه أبو أيوب المصري في ضربة جوية بمنطقة الثرثار في صلاح الدين أعلنت عنها الحكومة العراقية في التاسع عشر من نيسان ٢٠١٠. وذكر بيان صادر عن تنظيم القاعدة الإرهابي آنذاك أنه بعد مقتل زعيم دولة العراق الإسلاميّة أبو عمر البغداديّ ووزيره الأول أبو حمزة المُهاجر، أنعقد ما يسمى بمجلس شورى الدّولة الإسلاميّة مباشرة لحسم مسألة إمارة الدّولة.

دولة القانون: لا تفاوض مع البعث والقاعدة

□ بغداد/ المدى

وصف القيادي في ائتلاف دولة القانون عدنان السراج المصالحة الوطنية بأنها العمود الفقري لبناء الدولة، مجددا تأكيد الحكومة استثناء البعثيين والصداميين منها.

السراج قال في اتصال هاتفي مع"المدى" إن لجنة المصالحة الوطنية هي المخولة بإجراء الحوارات مع الفصائل المسلحة التي لم تتلوث أيديها بالدم العراقي.

وأضاف السراج أن المفاوضة مع الصداميين والفدائيين أمر مرفوض كونه محظورا دستوريا وبالتالي لا يجوز عقد أية صفقات سياسية معهم.

ووصف السراج حزب الدعوة بأنه من اشد المعادين لحزب البعث لا سيما بعد حملات الاعتقال والقتل التي شنها النظام المباد على قيادات حزب الدعوة، معربا عن استغرابه كون التيار الصدري كلما تطرح مسألة المصالحة الوطنية يربطها بالبعث والصداميين وهذا أمر غير صحيح.

وكان النائب عن دولة القانون كمال الساعدي قد نفى أية علاقة لحزب الدعوة بشأن المصالحة مع الفصائل المسلحة، مؤكدا أن القضية مرتبطة بوزارة المصالحة الوطنية.

وقال كمال الساعدي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "حزب الدعوة ليس له علاقة بإعلان الفصائل المسلحة عن تخليها عن العمل المسلح والانضمام إلى العملية السياسية" مؤكدا أن"القضية مرتبطة بوزارة المصالحة الوطنية التي نفى وزيرها عامر الخزاعي أي ارتباط بين هذه الفصائل وحزب البعث".

وأعلنت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، الأربعاء الماضي، عن تخلي خمسة فصائل مسلحة عن السلاح وانضمامها إلى العملية السياسية بعد تطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية التي تنص على انسحاب القوات الاميركية بشكل نهائي آخر عام ٢٠١١، فيما أكدت الفصائل براءتها من المتورطين باستهداف العراقيين.

وأضاف الساعدي وهو مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أن"تلك الفصائل أعلنت براءتها من قتل العراقيين ورفعت شعارات مقاتلة الأجنبي"، محذرا من"شمول حزب البعث بمشروع المصالحة الوطنية".

□ التفاصيل ص٢

معتمد السيستاني: على البرلمان تفعيل دوره التشريعي

نـــواب: تقصيرنا جعل المرجعية تنتقدنا

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

شدد معتمد المرجعية الدينية في النجف الاشرف احمد الصافي على ضرورة متابعة تطبيق القوانين، داعيا إلى مكاشفة المواطن بكل خطوات تحسين الخدمات بصراحة.

وتابع الصافي على النواب أن يتابعوا تطبيق القوانين بعد تشريعها والإسراع بتطبيق قانون الخدمة الاتحادية لحل مشاكل التعيينات، مشيرا إلى أن مجلس النواب لديه العديد من الوظائف ولكن أبرزها وأهمها هي تشريع القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية وكلما تأخر تشريع القوانين كلما بقيت هناك فراغات قانونية ودستورية.

وأضاف: أن هذه الفراغات يجب أن تملأ باجتهادات منبثقة من قوانين شرعت بأزمنة ماضية وان إدارة البلد وتنظيمه مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبرلمان".

وتطرق الصافي إلى موضوع الكهرباء قائلا "إن الصيف على الأبواب وستثار مسألة الكهرباء ونتمنى من الوزارة بذل قصارى جهدها وسمعنا أن هناك خطة طوارئ وخطة متوسطة وخطة مستقبلية وهذا أمر يزرع الثقة بين المواطن وبين الوزارة وهو جيد وعلينا أن نكاشف المواطن بكل خطواتنا ونصارحه وان نعطيه موعدا حقيقيا لا تخديريا، وعلينا أن نشير إلى أن هناك الكثير من الإخوة الموظفين الجادين والصادقين عليهم أن يعلنوا مجموعة من اللوائح والبيانات التي تبين عملهم".

برلمانيون اكدو أن تصريحات المرجعية أتت لأجل حث الحكومة والبرلمان على تحويل الأقوال إلى أفعال و واقع ملموس، لاسيما وان الشارع العراقي بات يعيش في إحباط بسبب مرور الأيام ولم يلحظ أي تطور.

ويفرق ائتلاف دولة القانون بين نوعين من الخدمات، فالأول هو الذي لا يمكن تحقيقه كونه مرتبطاً بجانب زمني طويل ويحتاج إلى مشاريع وخدمات، ويعلق النائب خالد الأسدي على هذا الأمر، قائلا: إن أزمة الكهرباء لا يمكن حلها خلال المئة يوم بل تحتاج إلى سنوات كي يتم تجهيز المواطن العراقي بالطاقة على مدى ٢٤ ساعة يوميا، مضيفا أن هذا هو حال المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية.

أما النوع الثاني من الخدمات فهي ممكنة التحقيق خلال فترة المئة يوم التي تحدث عنها المالكي خلال تضييفه في مجلس النواب، ويبين الأسدي في تصريحه لـ"المدى" "لقد شهد المواطن العراقي تحسنا ملموسا على مستوى البطاقة التموينية خلال الأيام القليلة الماضية، والحكومة تسعى من اجل زيادة الميزانيات لبعض الوزارات مثل وزارتي التربية والصحة".

الحكومة والبرلمان أمام الفرصة الأخيرة، هذا ما بدأ به محما خليل واصفا الحكومات المحلية بالفاشلة، الأمر الذي يستدعي من الكتل السياسية العمل بجد من اجل النهوض بالواقع العراقي المرير.

خليل وهو نائب عن ائتلاف القوى الكردستانية أشار في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى ضرورة أن يكون هنالك منبر برلماني مشترك مع شرائح الشعب كما هو معمول به في اغلب الدول ذات الباع الطويل في النهج الديمقراطي.

بدوره شكك القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى علي شبر بإمكانية نجاح حكومة المالكي في تحقيق ما هو ملقى على عاتقها.

وأضاف شبر في تصريحات لـ"المدى" أن السياسيين باتوا في حرج كبير، معتبرا محاولات الحكومة في الخروج إلى الشارع محاولة لتجميل صورتها أمام المواطن العراقي.

شبر والذي حذر من غضب شعبي كبير، أكد أن المواطن الذي انتخب البرلمان يستطيع أن يخرج ويغيره ويشكل آخر بديلا عنه.

الافتتاحية

ظاهرة تؤكد "غيبوبة "الدولة وفسادها:

قادة كتل ينتحلون صفات رسمية، دون مساءلة!

بقلم / فخري كريم

بعد دورتين تشريعيتين واستفتاء عام على الدستور، ووعود لم تنقطع وتعهدات من قادة الكتل، بالتصدي لكل مظاهر الفساد والخلل في النظام الديمقراطي والعمل على تصفية جذورها..بعد كل هذا، تزداد هذه المظاهر وتستشري. مما يدفع بالمواطنين إلى تكرار التساؤل حول طبيعة الأطراف السياسية المستفيدة من ذلك داخل العملية السياسية، مع أن مظاهر الفساد هذه تشكل المعول الذي يدك قواعد تلك الأطراف السياسية، وبما يؤدي بها إلى الارتداد إذا ما استمرت على حالها هذه دون مواجهة حازمة.

وإذ أمست واضحة الأسباب التي تقيد مختلف الأحزاب الحاكمة، من تأشير الفاسدين "لصوص" المال العام وفضحهم وإحالتهم إلى القضاء، فإن حالات أخرى تكشف نفسها بنفسها علناً ولا تشكل ملاحقتها إحراجا لأحد أو تهديداً لكشف مستورٍ في غير مجالٍ آخر من شأنه أن يمس آخرين.

إن التساؤل الذي يظل يتردد من دون انقطاع بين المواطنين وينال من صبرهم وثقتهم بما هو قائم، يتناول هذا الضعف الواضح فعلا في إمكانية تصفية أي مظهر للخلل في بنية الدولة الهشة، وهي لا تزال في طور التكوين، كما يتناول باندهاش سر هذه الإرادة التي تحول دون إجراء التغيير اللازم لإنهاء الفساد، ولا ينتهي التساؤل عند هذا الحد، بل يتعداه إلى البحث عن مكامن القوة بين أطراف العملية السياسية التي يفترض وجودها لإماطة اللثام عنها لتمكينها بالدعم والإسناد والثقة بها، وهو يرى ويزداد اقتناعاً كل يوم أن الجميع متشاركون ومتواطئون في تكريس ما هو قائم وما هو مناف لمبادئ النظام الديمقراطي والأعراف والقيم التي يستند إليها وكذلك للمعتقدات والثوابت الإسلامية التي يجري الترويج لها باعتبارها، معتقداتهم وقيمهم السامية التي لا يحيدون عنها.

ولعله من باب التفاؤل، يتوقع المواطنون، أن يعلن طرف في الحكم، انه نفض عن نفسه تهمة الفساد، على سبيل المثال، فاكتشف أن قيادياً فيه أو وزيراً أو حتى موظفاً من غير الدرجات الواطئة في سلم الوظائف، متورط بالتزوير أو بالرشوة أو بالفساد المالي أو الإداري فاتخذ بحقه إجراءً انضباطياً بالطرد من الحزب أو الكتلة، ولا يشترط في المكشوف عنه أن يكون من درجة القرابة الأولى أو الثانية أو العاشرة، بل لا بأس في أن يكون مقطوع الشجرة من حيث القرابة. لكن المواطنين يرون أن من غير المتوقع أن يعلن عن مثل هذا، رغم أن البيانات والتصريحات من كل طرف حاكم لا تتوقف عن الإشارة إلى تستر الأطراف الأخرى على لصوصها ومرابيها، وأن تلك البيانات والتصريحات تلوّح بأنها وعندما يحين الحين ستكشف عن المستور، ويبقى يثير الغضب والاستنكار أن المفتشين العامين في مختلف دوائر الدولة ومن النزاهة أيضا، يترصدون بين آونة وأخرى فقراء وجياعا من قاع الدولة فيلقون القبض عليهم متلبسين بتهمة تلقي رشوة بخمسة آلاف أو عشرة آلاف أو خمسين ألفا أو مئة ألف دينار!

المفتشون العامون وهيئات النزاهة وغيرها لا تتعامل مع الملفات المالية للوزراء وكبار الموظفين ولا قيود الوزارات والدوائر العليا الأخرى، ولا كيفية التعامل مع نفقات سفرهم ومخصصاتهم، ولا فيما إذا كانوا مدعوين على حساب الآخرين أم على حساب وزاراتهم، وهل يتمتعون بالمصاريف والمخصصات في الحالتين، وتحت أي مسوغ قانوني. يقيناً أن شيئاً من هذا لا يحدث، وان حقائقها معروفة ومتداولة، ونكاد نجزم أن الكل يعرف بما يجري من تجاوزات مالية في هذا الميدان المكشوف على الأقل، وان النزاهة تعرف حق المعرفة الحقائق الملموسة عنها كما تعرف كماً من الحقائق عن اللصوص والفاسدين والمتجاوزين على القانون.

وإذا افترضنا أن ملفات الفساد المالي والإداري معقدة وشائكة ويتطلب التصدي لكشفها جرأةً ومضاءً ونظافة يد وتجرداً، فإن أركان الدولة منذ المغدور إياد علاوي حتى اليوم أعلنت عن تشكيل لجان من مستويات مختلفة للتحقيق في العديد من القضايا، ومنها قضايا الفساد وجرائم القتل والسطو على البنوك والعربات التي تنقل الرواتب وغيرها من الأموال وانتحال (أو استغلال) صفات أجهزة الأمن والمخابرات واستخدام آليات الشرطة والجيش في ارتكاب جرائم صارخة ضد المواطنين، ومنها ما تم ارتكابها في حملات جرت باسم مجلس محافظة بغداد ضد المواطنين المسيحيين ونواديهم، وشهادة شهود من أهلها بالتعرف على حاملي هوياتها وأشخاصها دون أن تسفر تحقيقات اللجان حتى عن حفظ الجرائم ضد مجهول، واللجان نفسها تشكلت وطواها النسيان دون تشييعها ولو بنعي خجول على الرأي العام ولتطييب خواطر أهالي الضحايا أو المنكوبين.

إن التجاوز على الدستور وعلى القوانين وعلى الضمير الوطني، لا حدود له ولا يتوقف على ميدان دون آخر، وهو إذ يمارس بأشكال خفية ويغض المسؤولون النظر عنه بما يُشبه التواطؤ، فإنه يُمارس علناً بما يشبه التحدي والاستهانة والتحقير. فالمناصب العليا التي تجري المساومة عليها بين الكتل وداخل كل منها، خارج المعايير التي يجري الإعلان عنها ليل نهار، تُداس ولا يراعى منها، لا معيار الكفاءة ولا النزاهة ولا نظافة اليد ولا الوطنية ، ويبقى الفيصل، هو التقاسم والمحاصصة والتشارك في المغانم بوصفها "القاسم الانتخابي المشترك". ولإيراد واقعة لا تحتاج إلى شاهدٍ ولا إلى دليل، يصدم الرأي العام مشهد السيد طارق الهاشمي وهو يقدم نفسه كنائب لرئيس الجمهورية، يسافر إلى دول أجنبية بصفته هذه ويصدر بهذا العنوان مواقف وتصريحات ويوجه رسائل إلى الوزارات والدوائر، وينشر ذلك على موقعه الرئاسي، ويحتفظ بطاقمه الوظيفي الرئاسي ومكاتبه الرئاسية، كما لو انه نائب للرئيس.!، ويقال ان السيد عادل عبد المهدي يمارس الدور نفسه.

انه انتحال صفة رسمية لأعلى موقع سيادي في الدولة، مخالف للدستور ولقوانينه، يحاكم المنتحل وفقاً لـ(القرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٣) من قانون العقوبات المنشور في ١٩٨٣/٢/٢٨في الوقائع العراقية. وينص: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ١٠ سنوات كل من انتحل وظيفة من الوظائف المدنية العامة أو من وظائف القوات المسلحة أو قوى الأمن الداخلي أو الأجهزة الأمنية أو الإستخبارية أو تدخل فيها أو أجرى عملا من أعمالها أو من مقتضياتها بغير حق وذلك دون صفة رسمية أو إذن من جهة مختصة".

إنني كمواطن احترم الدستور، رغم عدم قناعتي بالمواد التي لا تتماشى مع النظام المدني الديمقراطي، أتقاضى علناً أمام مجلس القضاء الأعلى أو أي جهة مخولة ضد منتحلي هذه الصفة الرسمية، والتي تنطوي على عدم توفر الأمانة المطلوبة لتولي أي مسؤولية في الدولة، وأطالب مجلس النواب أن يتصرف وفقا لذلك مع أي مرشح يخرق الدستور ويتجاوز عليه.

ولا يمكن الشك بان من يتماهى مع نفسه ويمارس مثل هذا السلوك المناقض للدستور علناً ومع سبق الإصرار والتحدي، لا يتوانى عن التجاوز عليه والاحتكام الى ما تمليه عليه مصالحه ونوازعه، دون مراعاة لأي ضوابط أو مصالح غيرها، لأنه لا يعتبر تلك المصالح سوى تعبيرات بصيغ أخرى عما يراه هو ، كما يرى غيره ذلك غيره من الحكام الذين لا يعتبرون الدستور والقوانين سوى رزمة أوراق قابلة للتلاعب وفقاً لما تقتضيه مصالحهم.

ولننتظر كيف سيتعامل ملوك وأمراء الطوائف مع هذه الظاهرة الخطيرة من انتهاك الدستور.